

## أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 والمواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية

كميل منصور\*

تعالج هذه المقالة أثر حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في المعادلة الفلسطينية – الإسرائيلية. وهي تستهل بتحليل وثيق لمواقف واستراتيجيات الطرفين عشية الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، مع تركيز خاص على ما قامت به إسرائيل من حت لـ "الخطوط الحمراء" المفروضة من الخارج، وما يسميه المؤلف بمقاربة "الناظر" التي اعتمدها السلطة الفلسطينية. ويتقصى القسم الثاني من المقالة مسار الموقفين منذ أيلول/ سبتمبر، مسلطاً الأضواء بصورة خاصة على تطور الموقف الأميركي المرافق لنتائج الحرب في أفغانستان، ولأصدائها الممكنة في الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية.

في أوائل كانون الأول/ ديسمبر 2001، دخلت المواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية شهرها الخامس عشر. ومع أنها اندلعت جرأً زيارة أريئيل شارون، زعيم المعارضة الإسرائيلي، للحرم الشريف في أواخر أيلول/ سبتمبر 2000، فإن أسبابها تعود إلى فشل مفاوضات السلام واستمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلية خرقاً لاتفاقات أوسلو. وبعد مرور بضعة أشهر على اندلاع انتفاضة الأقصى، كان شارون قد انتخب رئيساً للحكومة الإسرائيلية.

تسعى هذه المقالة لتحلي الاستراتيجية الإسرائيلية والاستراتيجية الفلسطينية منذ تأليف حكومة شارون في شباط/ فبراير 2001، علماً بأن المقصود بالاستراتيجية هنا ليس الرؤية والبرنامج الموضوعين نظرياً بين جدران أربعة، وإنما التوجه السياسي الذي يميل بوضوح في اتجاه معين والناجم عن قيود، وفرص، وقوى قد لا تخلو من التناقض والتعارض. وسأحاول خلال هذا التحليل أن أحدد العوامل المؤثرة في التطورات الإسرائيلية – الفلسطينية عشية هجمات

---

\* أستاذ العلاقات الدولية في جامعتي باريس وفرساي، أمضى مؤخراً ستة أعوام في فلسطين (من أيلول/ سبتمبر 1994 إلى أيلول/ سبتمبر 2000) بصفة مدير لمعهد الحقوق في جامعة بيرزيت، ويعود إليها مذاك بصورة منتظمة.

11 أيلول/ سبتمبر، وسأطرح السؤال عن كيف يمكن لهذه العوامل أن تتأثر بعواقب الرد الأميركي على هذه الهجمات.

### ”الخطوط الحمراء” الإسرائيلية

حتى عشية 11 أيلول/ سبتمبر

لنبتديء بالعوامل الإسرائيلية البحتة. فقد اتسمت سياسة إسرائيل حيال الانتفاضة بأوجه متعددة حتى 11 أيلول/ سبتمبر 2001. ففيما يتعلق بالسكان المدنيين الفلسطينيين، تمثلت هذه السياسة بسلسلة من إجراءات المضايقة والعقوبات الجماعية: تطويق المدن والبلدات الفلسطينية في المناطق أ؛ حواجز شبه دائمة على طول الطرق وحول القرى في المناطق ب؛\* الحظر التام للسفر بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فصل القدس الشرقية عن محيطها الطبيعي المكون من منطقتي بيت لحم ورام الله؛ الاستحالة الفعلية للتنقل بين بلدات الضفة الغربية (وغالباً بين شمال قطاع غزة ووسطه وجنوبه) إلا عبر الحقول والتلال مشياً على الأقدام، أو على ظهور الحمير، أو - في حال المغامرين - بسيارات مع ما يحيق بذلك من مخاطر الاستهداف من قبل المستوطنين والجنود، أو في حال المرضى، والمسنين، والنساء الحوامل، من مخاطر عدم الوصول إلى المستشفى في الوقت المناسب، أو عدم الوصول على الإطلاق؛ تعطيل الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والعائلية، والتربوية لأكثرية السكان. وإلى جانب هذا العنف الضمني، لكن البنيوي المنظم (الذي لا يتصدر أبداً الصفحات الأولى في الصحف والذي يهدف إلى تحطيم معنويات السكان ككل)، يجب أن تضاف الأشكال الأكثر علانية للعنف: هدف المئات من المنازل، وإتلاف عشرات الآلاف من الأشجار المثمرة التي ”يصادف” وجودها في جوار المستعمرات، والطرق الالتفافية، أو الحواجز العسكرية؛ استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين، والاعتقالات المخطط لها التي لا تقتصر على قتل الأفراد المستهدفين (بلغ عددهم 60 شخصاً ما عدا الضحايا ”الجانبين”؛ الاستعمال المفرط للعتاد الحربي (طائرات الهليكوبتر، الدبابات، المدفعية) ضد أشخاص مسلحين ببنادق عادية؛ قصف المباني التابعة للسلطة الفلسطينية بواسطة طائرات ف - 16 المقاتلة.

دفعت هذه السياسة المتواصلة بالكثيرين إلى التساؤل، حتى قبل 11 أيلول/ سبتمبر، عما إذا كانت إسرائيل تنوي ”الانتهاء من ذلك مرة وإلى الأبد” من خلال: (1) إعادة احتلال المدن

\* فبينما المنطقة ج، الخاضعة للولاية الإسرائيلية الحصرية، يمكن أن يتجول فيها من أقصاها إلى أقصاها المستوطنون والجنود الإسرائيليون من دون انقطاع، فإن المناطق أ وب تتألف كل منها من جيوب صغيرة متقطعة مطوقة، ولهذا السبب نستعمل صيغة الجمع عند الكلام على هذه المناطق.

الفلسطينية بصورة دائمة؛ (2) تفكيك مؤسسات السلطة الفلسطينية؛ (3) اغتيال الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، أو ترحيله على الأقل. لا شك في أن هذه الخيارات كانت تحظى بأنصار أقوياء في صفوف النخبة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، لكن كان لها أيضاً منتقدون يعتقدون أن من شأن أي من هذه الأفعال أن يغرق إسرائيل، لا محالة، في رمال متحركة فلسطينية أخطر جداً من الوضع القائم يومها. ومع ذلك، فلئن عجزت الحكومة الإسرائيلية قبل 11 أيلول / سبتمبر عن اتخاذ قرار واضح بالنسبة إلى أي من هذه الخيارات، فذلك إنما يعود إلى اعتبارها "خطوطاً حمراً" تملّيتها اعتبارات دولية (تتعلق بالولايات المتحدة وأوروبا)، وإقليمية (تتعلق بدول محاذية لإسرائيل، إضافة إلى المملكة العربية السعودية). وما أقصده بـ "الخطوط الحمراء" ليس خطوطاً جامدة دائمة لا يمكن تجاوزها أبداً. بل إن ما أعنيه هو خطوط من شأن تجاوزها أن يؤدي إلى تغيير قواعد اللعبة في لحظة معينة، وخلق تركيبة استراتيجية جديدة وقواعد جديدة للعبة يصعب التنبؤ بمضمونها إلى حد ما. وفي أوضاع كهذه، فإن من شأن تجاوز "الخطوط الحمراء" أن يستجر المزيد من مخاطر الاضطرابات الداخلية في الأردن ومصر، وتغيرات بعيدة المدى في العلاقات الإسرائيلية - العربية تتراوح بين قطع العلاقات الدبلوماسية والتوترات العسكرية، علاوة على بعض التغيرات في العلاقات العربية - الأميركية، وربما في العلاقات الإسرائيلية - الأميركية نفسها.

ولمّا كان رئيس الحكومة الإسرائيلية، شارون، وعسكره، لا يرغبون في الظهور بمظهر من يعتمد انتهاك هذه الخطوط الحمراء، وفي الوقت ذاته غير قادرين على رؤية القيادة الفلسطينية وهي تتمتع بالشعور بالمناعة جرّاء الخطوط الحمراء تلك، فقد سعوا لزعزعتها شيئاً فشيئاً، توصلوا إلى محوها من خلال اقتحامات متكررة وامتزادة المدة (من بضع ساعات في حزيران / يونيو 2001 إلى عدة أيام في أوائل أيلول / سبتمبر) للمناطق أ، ومن خلال التدمير المنظم للبنية التحتية الفلسطينية والمباني الإدارية والأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، ومن خلال حملات متزايدة العنف لتجريد عرفات من الشرعية. والنتائج الثلاث المحتملة لتكتيك الدك المتواصل كانت كلها تبدو لمصلحة إسرائيل: فإمّا أن تنهار عزيمة الرأي العام الفلسطيني وقيادته إلى حد الموافقة على وقف أحادي الجانب وغير مشروط لإطلاق النار، وفي هذه الحال يتمكن شارون من إملاء شروطه السياسية (كفرض اتفاق مرحلي لفترة غير محددة)، وإمّا أن تبدأ السلطة الفلسطينية بالتداعي والتفكك (كأن يعصي رجال الشرطة الفلسطينية رؤساءهم، ويلتحقون بحماس، ويستولي الزعماء المحليون على البلدات أو الضواحي، وهلم جرّاً)، وفي هذه الحال يستطيع شارون أن يزعم أن انهيار الخط الأحمر (أو تفككه الداخلي) لم يحدث جرّاء سياسته وإنما جرّاء الأخطاء التي ارتكبها الزعماء الفلسطينيون أنفسهم. والاحتمال الثالث والأخير هو أن يقوم الفلسطينيون بالرد على الاستفزازات

الإسرائيلية باستفزات أخرى، منها تفجيرات انتحارية فتاكة إلى حد يبدو معه أي اختراق شاروني للخطوط الحمراء أمراً لا بد منه، ومشروعاً، ودفاعياً في نظر العالم.

وليست هذه السيناريوهات مجرد تأملات يخرج بها المراقب، بل إنها قد صدرت صراحة وتكراراً في الصحافة الإسرائيلية منذ بداية سنة 2001 على الأقل. ومعنى هذا أن العواقب الممكنة لسياسة الدك المتواصل كانت معروفة ومأخوذة في حسابان صانعي القرار الإسرائيليين. وهذا يعني أيضاً أن هذه التكتيكات كانت جزءاً من سياسة مقصودة، حتى لو اعتبرت قصيرة النظر أو عقيمة في المدى الطويل، أو تعبيراً عن الصراع داخل الليكود بين شارون وبنيامين نتنياهو، أو عن ضآلة نفوذ شمعون بيرس، أو عن دور الجيش في صنع القرارات السياسية، أو عن النزعة العدائية للرأي العام. بل إن ما يهم هو أن هذه السياسة الإسرائيلية حيال الانتفاضة الفلسطينية كانت تهدف إلى تخريب أي تطبيق لتوصيات لجنة ميتشل والحوّل دون أية عودة إلى المفاوضات السياسية.

صحيح أن الحكومة الإسرائيلية قبلت رسمياً بتوصيات اللجنة، التي لم تشتمل على وقف إطلاق النار بين الفريقين فحسب بل أيضاً على إجراءات لبناء الثقة وتجميد تام للاستيطان قبل استئناف أية مفاوضات. لكن بمجرد نجاح شارون في جعل إدارة بوش توافق على رفض التفاوض في شأن أية روزنامة لتطبيق التوصيات قبل إقرار وقف إطلاق النار، وعلى الاعتراف لإسرائيل بحق تقرير ما يستتبعه وقف إطلاق النار (وفي جملة ذلك، مثلاً، هدوء تام من الجانب الفلسطيني لمدة سبعة أيام كاملة، وجمع الأسلحة، واعتقال السلطة الفلسطينية للناشطين الذين تسلمها الاستخبارات الإسرائيلية أسماءهم، لكن من دون وقف إسرائيل لحملة الاغتيالات، ولا رفع الحصار عن المدن الفلسطينية، ولا انسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقعها قبل أيلول / سبتمبر 2000)، فإن شارون وضع نفسه في موقع يستطيع معه أن يزعم دائماً أن وقف إطلاق النار غير مستتب بعد. علاوة على ذلك، فإنه كان قد احتاط لتحديد التفسير الإسرائيلي لتجميد الاستيطان الموصى به من قبل لجنة ميتشل باعتباره مقصوراً على عدم إقامة مستعمرات جديدة، وغير مشتمل على تشييد منازل للسكن أو أبنية أخرى تلبية لحاجات "النمو الطبيعي" لسكان المستعمرات القائمة. أخيراً، ومن خلال تأكيد شارون المتكرر أن إسرائيل لن تتجاوب مع أية مطالب سياسية فلسطينية، فإنه قام بكل ما هو ممكن لجعل وقف إطلاق النار الذي دعت إليه لجنة ميتشل، والمنحاز أصلاً إلى مصلحة إسرائيل، يتحول، في حال تطبيقه، إلى استسلام الفلسطينيين لما يمليه رئيس الحكومة الإسرائيلية من شروط. هذه، على وجه الإجمال، هي الاستراتيجية الفعلية التي أرى أن الحكومة الإسرائيلية قد اتبعتها حتى 11 أيلول / سبتمبر.

## التعبئة واللاتعبئة

### في صفوف الشعب الفلسطيني

أمّا بالنسبة إلى الجانب الفلسطيني، فهو يمثل في أوجه كثيرة الصورة المعكوسة للصورة الإسرائيلية. وقد عرضت أعلاه لعواقب الإجراءات الإسرائيلية على بعض نواحي الحياة اليومية الفلسطينية. إلى هذه يمكن أن يضاف الأثر الذي خلفته - في العائلات خاصة، وفي المجتمع عامة - أعداد القتلى والجرحى، والتزايد السريع في نسبة البطالة، وتدهور نوعية الحياة، والانتشار المكثف للفقر، ولا سيما في قطاع غزة. وقد تناولت عدة دراسات هذه الأبعاد المهمة جداً. لكنني أود أن أركز، لأغراضنا هنا، على الخليط الغريب من التعبئة واللاتعبئة داخل الشعب الفلسطيني مع اقتراب الانتفاضة من نهاية عامها الأول. فعلى النقيض من الانتفاضة الأولى في أواخر الثمانينات، بدأ الناس مصممين على أن يعيشوا حياة أقرب ما يمكن من العادية حيثما كان ذلك ممكناً (أنشطة ثقافية، احتفالات بالزفاف، إلخ). كما يمكن أن نلاحظ انشغالاً بإعالة الأسرة، وانخفاضاً في المشاركة في التظاهرات، وفرزاً طبقياً متزايداً في هذه المشاركة، وخيبة متنامية حيال أداء السلطة الفلسطينية، وهجرة في صفوف الطبقات المهنية. ومع ذلك يجب ألا يغتر المرء بهذه المؤشرات. فكل شيء يشهد على أن المجتمع الفلسطيني، كأى مجتمع حي آخر، مملوء بالتناقضات. فبعض المؤشرات مقلق، كهجرة المهنيين، لكن بعضها الآخر إنما هو مجرد طرق للسمود في وجه الضراء، والتكيف وفق وضع بات من الواضح أنه لن يتغير قريباً. فغياب الهلع خلال القصف الجوي والبري، والقدرة (التي تطورت مع استمرار الانتفاضة) على "تحجيم" المناطق الخطرة ذهنياً (من ذلك عدم اعتبار الأحياء المجاورة لأماكن المواجهة خطيرة)، والمناقشات والمناظرات الصريحة والحادة في اللقاءات العلانية والصحافة ومحطات الإذاعة والتلفزة المحلية، والمشاركة الجماهيرية لجميع الطبقات الاجتماعية في جنائز شهداء الاغتيالات - كل هذا يظهر أن المزاج الفلسطيني كان بعيداً عن الميل إلى الاستسلام. وربما كان من المفارقات أن الشعور بالعيش في حال الحصار يخلق، داخل المكان المطوق، ديناميكية اجتماعية قوامها التحدي والإقدام.

وهذه الملاحظة يشهد عليها تنامي عدد المتطوعين الشباب المستعدين لحمل السلاح. صحيح أن الفرز الطبقي كان ظاهراً هنا أيضاً، إذ كان عدد شبان المخيمات (الذين ليس لديهم ما يخسرونه اقتصادياً أو اجتماعياً) المعبئين، أكثر من عدد الشبان المنتمين إلى الشرائح الاجتماعية المحظية. ومن الصحيح أيضاً أن عدد الشبان المستعدين لمواجهة القوات الإسرائيلية بالأسلحة لن يكون أبداً مماثلاً لعدد الشبان المتظاهرين ضد الجيش الإسرائيلي بالحجارة كما حدث في تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 2000. ومع ذلك، فإن حال الرأي العام هو المعين الذي

يغذي، على نحو ما، أولئك الذين يختارون النضال المسلح، وهو الذي يبرر نشاطهم باعتباره نضالاً لتحرير الوطن من الاحتلال. والمرء يأسف طبعاً لكون بعض الشبان مستعداً للتضحية بحياته في عمليات استشهادية، والمرء يجب أن يدين هذه العمليات العنيفة ضد المدنيين الإسرائيليين في تل أبيب أو القدس، لكن من المستحيل ألا نلاحظ أن أعدادهم تزايدت منذ أن بدأ الرأي العام الفلسطيني ينظر إليهم باعتبارهم أبطالاً، بعد أن حشر في الزاوية جرأ القمع الإسرائيلي الوحشي وفقد كل أمل بالعملية السلمية والعدالة الدولية.

ومهما يكن من الأمر، فإن العسكرة (التي يجب تمييزها من العمليات الاستشهادية)، التي يأسف لها بعض المثقفين في الأراضي المحتلة بسبب التفاوت في الوسائل بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي، قد أصبحت من أهم الخصائص المميزة للانتفاضة. ومن البين في هذا الإطار، أنه نظراً إلى الطبيعة التطوعية واللاحكومية والمجزأة للفصائل المناضلة، فإننا أمام وضع يكون فيه معظم الأفعال الفلسطينية – أو ردت الفعل على الأفعال الإسرائيلية – غير ناجم عن قرارات صادرة عن قيادة مركزية مترتبة. بل كانت الأفعال وردات الفعل تنجم، في معظم الأحيان، عن مبادرات عفوية إلى حد ما. فقد تنجم فجأة وتنفجر عند حاجز عسكري بعد ساعات من الانتظار والإحباط الدفين، أو تكون عمليات مدروسة في أدق التفاصيل. أما الروابط التي تربط مختلف الجماعات بمختلف أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية فملتبسة، ومتناقضة، ومتغيرة.

وماذا يمكن للمرء أن يستنتج من هذا الخليط من الاستكانة والتعبئة داخل الشعب، والمقاومة المدنية، والعسكرة الفتوية، والسيطرة والتساهل من قبل أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية؟ لا بد، أولاً، من القول إن هذا الخليط ليس فريداً في الحالات الاستعمارية والاحتلال العسكري، حيث يتحاذى السكان المحليون وجيش أجنبي متفوق جداً لا صلة له بالنسيج الاجتماعي ويتصادمون. ثانياً، وبصورة أخص، على المرء أن يلحظ الحساسية المفرطة التي يتسم بها الرأي العام الفلسطيني حيال المواقف السياسية لقيادته وتنازلاتها الممكنة فيما يتعلق بمسائل كوقف إطلاق النار، والعودة إلى طاولة المفاوضات، أو شروط اتفاق محتمل. ففكرة أن النضال يجب أن يستمر ما دامت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال كانت مترسخة في أذهان الناس إلى حد أن أية دعوة من القيادة إلى وقف إطلاق النار من دون أي مكسب ملموس كانت مرفوضة قبل حوادث 11 أيلول / سبتمبر.

## ”مقاربة الناظر” التي اتخذتها

### السلطة الفلسطينية بالنسبة إلى الانتفاضة

أمّا القيادة الفلسطينية ذاتها فقد وجدت نفسها منذ أيلول / سبتمبر 2000 في وضع محفوف بالتناقضات الملازمة لهويتها المزدوجة كبنية لدولة وكحركة تحرير وطنية. فمن حيث هي بنية دولة (أو بنية تطمح إلى أن تكون بنية دولة) كانت محكومة بأن تكفل لذاتها احتكار استخدام القوة. وهذا يستلزم إمّا اختيار المواجهة المسلحة مع إسرائيل ووضع جميع الرجال المسلحين بإمرتها المباشرة، وإمّا، على العكس من ذلك، الحؤول دون أية مجابهة مسلحة مع إسرائيل، وبالتالي حظر أية حيازة أو استعمال غير رسمي للأسلحة. ومن نافل القول إن الخيار الأول – إعلان الحرب على المحتل – إنما كان سخيلاً بقدر ما كان انتحارياً. أمّا الخيار الثاني فكان من شأنه أن يكون انتحارياً أيضاً، لكن على الصعيد الداخلي: فبعد سبعة أعوام من عملية السلام التي قامت خلالها السلطة الفلسطينية بدور الشرطي لإسرائيل، وبعد إخفاق مفاوضات كامب ديفيد في تموز / يوليو 2000، وبعد حملة القمع الدموية التي شنّها الجيش الإسرائيلي على التظاهرات غير المسلحة التي أعقبت زيارة شارون المسلحة للحرم الشريف في أيلول / سبتمبر 2000 – بعد هذا كله، فإن القيادة الفلسطينية كانت عاجزة سياسياً، وتنظيمياً، وربما عسكرياً، عن محاربة شعبها نفسه، حتى لو أرادت ذلك.

أخيراً، ومن حيث أن القيادة الفلسطينية حركة تحرير، فقد وجدت نفسها تواجه خياراً انتحارياً ثالثاً: دمج الثورة المسلحة في العصيان المدني. وهذا الخيار، الذي كانت القيادة الفلسطينية عاجزة بنيوياً عن اعتماده (نظراً إلى وجود مستفيدين اقتصاديين وماليين من عملية أوصلو في داخلها)، كان يعني تكوين تحالف يضم جميع المنظمات العاملة على الأرض، واستباق الرد الإسرائيلي بتحول البعض إلى العمل السري ولجوء البعض الآخر إلى المنفى وتفكيك الأجهزة الأمنية وتوزيع عناصرها بين السكان في ترقية جديدة، وأخيراً التضحية بقسم كبير من المؤسسات الرسمية، والأجهزة الإدارية التي نشأت عن عملية أوصلو.

ونظراً إلى أن كلاً من هذه الخيارات الثلاثة كان من شأنه أن يفضي إلى تقويض السلطة الفلسطينية – الأول على أيدي الجيش الإسرائيلي، والثاني على أيدي الشعب الفلسطيني، والثالث مباشرة بأيدي السلطة الفلسطينية ذاتها – فمن الواضح أن القيادة ما كان من شأنها إلا أن تعتبر هذه الخيارات، هذا إذا ما اعتبرت أصلاً، مجرد تمارين ذهنية. وبالمناسبة، فإن هذه الخيارات الثلاثة لم تكن قط تمارين نظرية بالنسبة إلى القادة الإسرائيليين، الذين هددوا السلطة الفلسطينية بأنها إن لم تعتمد الخيار الثاني، فعليها التوقع أن تُعلن الحرب عليها بسبب إخفاقها في تحمل

التزامها الحفاظ على الاحتكار الداخلي للقوة (الخيار الأول)، أي بسبب تصرفها ككيان "إرهابي" (الخيار الثالث). ومهما يكن من الأمر، فعندما واجهت القيادة الفلسطينية هذه المحالات الضمنية الثلاثة ماذا فعلت؟

فعلياً، لجأت السلطة الفلسطينية إلى خليط دقيق لعناصر مستمدة من الخيارات الثلاثة، مقطراً على درجات متنوعة ومتغيرة. فمن ناحية التصريحات، حرصت السلطة الفلسطينية على عدم الإشارة إلى إسرائيل باعتبارها العدو، أو إصدار أية أوامر بإطلاق النار على الجيش الإسرائيلي، بينما كانت تشدد في الوقت نفسه على حقها في الدفاع المشروع عن النفس في حال تسلل الجيش الإسرائيلي إلى جيوب المناطق أ. ومع تكرار تصميمها على استئناف المفاوضات على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 242، فهي لم تتردد في إعلان تأييدها للانتفاضة (التي فسرت بمعنى انتفاضة شعبية غير مسلحة). وظلت صامته حيال العمليات التي شنت ضد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنها دانت العمليات الاستشهادية، مرددة كل مرة معارضتها لقتل المدنيين، سواء أكانوا إسرائيليين أم فلسطينيين. أما بالنسبة إلى سياسة السلطة الفلسطينية الفعلية حيال عسكرة الانتفاضة، فمن الصعوبة بمكان معرفة درجة سماحها لها وتحديد ما إذا تمت عسكرة هذا الفصيل السياسي أو ذاك بموافقة أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية أو على الرغم منها؛ وغني عن البيان أن الاتهامات الإسرائيلية في هذا المجال لا يمكن إلا أن تكون مغرضة. ومهما تكن الحال، فمن غير الممكن أن نتحدث عن سلوك واحد متماسك اتبعته القيادة الفلسطينية حيال العسكرة والعمليات العسكرية، بل عن سلوكيات متعددة، متغيرة ومتناقضة. ويعزى هذا الأمر إلى عدة أسباب: انعدام السيطرة الإقليمية الفلسطينية بالمعنى الذي يكون للدول (من ذلك التحكم في الحدود، والتواصل الإقليمي، والرقابة على حركة الأشخاص والبضائع)؛ عزلة جيوب المناطق أ (وهي في معظمها المدن الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية)؛ عدم وجود السلطة الفلسطينية في المجال الأمني في المناطق ب، ج؛ تعدد أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية؛ تبعثر هذه الأجهزة وفقدان قدرتها على الحركة منذ أيلول / سبتمبر 2000 ما بين المناطق أ المحاصرة (المشفوعة بتقويض إسرائيلي للبنية التحتية التقنية والإدارية التي تتيح نقل التوجيهات من القيادة إلى القاعدة)؛ تنوع الفصائل المناضلة؛ بروز الزعامات المحلية سواء منها المرتبطة بالسلطة المركزية أو غير المرتبطة؛ وهلم جراً.

بات من الممكن الآن أن نتقدم بفرضية أن القيود التي عرضنا لها للتو (وبعضها، كتعدد أجهزة الأمن، إنما هو نتيجة مباشرة لخيارات فلسطينية سابقة) استجرت تصرف القيادة الفلسطينية لا كتصرف "رئاسة الأركان" بالنسبة إلى الانتفاضة، وإنما كتصرف "الناظر". فإزاء أفعال وردات فعل مختلف الفصائل المناضلة، وإزاء الفوضى داخل جهاز السلطة الفلسطينية ذاتها،



أدت هذه الأخيرة دور الذي يترك الأمور تحدث في بعض الأحيان، ويقف موقف المتفرج أحياناً، وموقف الحكم بين الفصائل المتنافسة أحياناً أخرى، ويتحاشى القيام بمبادرات في معظم الأحيان، وينتظر أن يقترب الإسرائيليون أخطاءً، ولا يضع القيود على تحرك الفصائل إلا في حال الضرورة القصوى وبشرط الحصول على دعم واسع من قبل الرأي العام الفلسطيني، ويتراجع ويترك العاصفة تمر عندما يغدو الضغط من الطرف الآخر شديداً جداً، وهكذا.

مقاربة الناظر التي اتبعتها القيادة الفلسطينية وضعتها يقيناً في وضع حرج. فبالنسبة إلى الرأي العام الفلسطيني، كان موقف القيادة يبدو متناقضاً، وصمتها محبطاً. هل هي مع الانتفاضة، أم ضدها؟ هل هي مع استعمال السلاح، أم ضده؟ ما هي الاستراتيجية الفلسطينية؟ أمّا بالنسبة إلى الإسرائيليين، سواء كانوا من معسكر العمل أو الليكود، فإن غموض موقف القيادة الفلسطينية أو عدم امتلاكها عصا سحرية فيما يخص وقف إطلاق النار مكنهم من أن يقولوا: إمّا أن عرفات يسيطر على ما يجري في صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وهو لذلك مسؤول، وإمّا أنه لا يسيطر على الوضع ولا يستحق لذلك أن يكون محاوراً لإسرائيل. ومع ذلك، لا تفيد الحجة إلا على مستوى الخطاب والنقاش الإعلامي، ذلك بأنها على مستوى الفعل قد توحى باستنتاجات متعددة بحسب الأطراف. إذ إنها أدت، بالنسبة إلى شارون، كما رأينا، إلى دك متواصل للفلسطينيين ما دام الوضع الدولي لم يسمح له بتجاوز أي من الخطوط الحمراء. أمّا بالنسبة إلى بيرس والإدارة الأميركية، الحريصة على تحاضي الفوضى التي ربما تنجم عن تفكك السلطة الفلسطينية، فقد أدت إلى التلويح للقيادة الفلسطينية بمقترحات مفاوضات غائمة شرط أن يستتب وقف إطلاق النار ويعود التعاون الأمني الفلسطيني - الإسرائيلي إلى سابق عهده. وأمّا بالنسبة إلى الأوروبيين، فقد أدت إلى الضغط على السلطة الفلسطينية لتنفيذ وقف إطلاق النار (مع تسليم الأوروبيين، كالأيركيين والإسرائيليين تماماً، بأن العنف ذو أصل فلسطيني، لا إسرائيلي) بينما يتقدمون بوعود للعمل على تجميد حقيقي للاستيطان.

فعلى هذا النحو لم تكن مقاربة "الناظر" انتحارية وإن كانت مقلقة لجميع الأطراف، وفي جملتهم الرأي العام الفلسطيني. ومع ذلك، يبدو لي أن تفسير التكتيك الفلسطيني بأنه نابع من اعتبارات سلبية فحسب، والمتمثلة في تحاشي تدمير الذات (تجنب الخيارات الانتحارية المشار إليها أعلاه) ليس كافياً. بل إنني أعتقد أن هذا التكتيك كان أيضاً نابعاً من اعتبارات إيجابية، أي أنه كان مبنياً إلى حد ما على أفكار اعتبرت من المسلمات، أذكر منها: قدرة الشعب الفلسطيني على التحمل والصمود أقوى مما يعتقده الجيش الإسرائيلي؛ لا يمكن للتفوق العسكري الإسرائيلي أن يبطل عامل الإزعاج الفلسطيني على المستويين المحلي والإقليمي؛ لا يمكن لمفاوضات جادة أن تستأنف ما لم يقتنع الرأي العام الإسرائيلي بأن لا مجال لأي حل عسكري للانتفاضة؛ لن يقبل

الرأي العام الفلسطيني بوقف إطلاق النار ما لم يكن مشفوعاً بمكاسب سياسية؛ ما يجري في فلسطين له أصداء عميقة في العالم العربي؛ ولا سيما في الأردن ومصر؛ يمكن لتدويل المجابهة الإسرائيلية - الفلسطينية (من خلال قوة مراقبة وحماية، مثلاً) أن يعجل عملية المفاوضات؛ إذا كان لا بد من تقديم تنازلات في موضوع وقف إطلاق النار، أو في شروط استئناف المفاوضات، فإنه لا يمكن أن تقدم للإسرائيليين مباشرة (لأن ذلك سيعتبر استسلاماً فلسطينياً) وإنما للأوروبيين والأميركيين، وهو أمر له تأثيره في زيادة تورطهم في الساحة الفلسطينية - الإسرائيلية. وحدها الأيام ستكشف ما إذا كانت هذه المسلمات التي استندت إليها القيادة الفلسطينية صحيحة.

### أميركا ترد على 11 أيلول / سبتمبر

قبل 11 أيلول / سبتمبر كانت سياسة إدارة بوش حيال المجابهة الإسرائيلية - الفلسطينية تتمثل في أدنى مشاركة أميركية ممكنة: دعم لشارون في تحديده لمفهوم العنف ووقف إطلاق النار، مع مطالبته في الوقت نفسه بعدم الإفراط في الرد على الأعمال الفلسطينية؛ إصرار على قيام عرفات بـ"مئة في المئة من الجهد" لإنهاء الإرهاب قبل أن يتم استقباله في البيت الأبيض؛ دعم فاتر لتوصيات لجنة ميتشل التي ألفها الرئيس السابق بيل كلينتون. كان هذا الموقف يعني أن أميركا ليست مهتمة بإعادة الفريقين إلى سكة الحوار، ولا بتعزيز وتخطي مكاسب مفاوضات كامب ديفيد (تموز / يوليو 2000)، و"أفكار" كلينتون التي قدمت للفريقين (كانون الأول / ديسمبر 2000)، ومفاوضات طابا (كانون الثاني / يناير 2001). بل كان اهتمام أميركا الأساسي احتواء المجابهة الإسرائيلية - الفلسطينية بحيث لا تنعكس على المستوى الإقليمي وتؤثر سلباً في سياسة أميركا تجاه العراق.

بين تكتيكات الدك المتواصل التي اعتمدها إسرائيل، وتكتيكات مقاربة الناظر وأداء دور عامل الإزعاج التي اعتمدها السلطة الفلسطينية، وغياب سياسة أميركية منصفة وملتزمة ودبلوماسية أوروبية فاعلة، بدت المواجهة الإسرائيلية - الفلسطينية عشية 11 أيلول / سبتمبر كأنها يمكن أن تستمر عدة أشهر. وعند هذه النقطة وقع حدث كبير هز الكرة الأرضية. لقد قيل الكثير وكتب الكثير عن هذه الهجمات الرهيبة، وعن الإرهاب الدولي، واستئصاله، والذين يمارسونه، وأسبابه العميقة، وعلاقته بالعالم العربي الإسلامي والقضية الفلسطينية، بحيث بات من الصعب أن يقال أي شيء جديد عن هذا الموضوع. ومع ذلك سأذكر عدة عوامل كان لها أثرها في التفاعل الإسرائيلي - الفلسطيني.

إنّ عنف الصدمة التي ولدتها حوادث 11 أيلول / سبتمبر، المتضافر مع الهوية المفترضة للذين يقفون وراء الهجمات، بدا كأنه يعزز نظرة الذين كانوا، في الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب، يميلون إلى أن يكسوا في سلة واحدة وبلا تمييز الجماعات الإرهابية المحلية، والجماعات الإرهابية الدولية، وحركات التحرير، وحركات المعارضة، والإسلام السياسي، والعروبة، والفلسطينيين، وشيعة لبنان، وأكراد تركيا، إلى ما هناك. ومن نافل القول إن هذه النظرة كانت تضع خارج "سلة الإرهاب" العمليات الإرهابية حقاً التي تقوم بها حكومات ضد شعوبها، ولا سيما متى كانت هذه الحكومات من أصدقاء الولايات المتحدة، أو تنفذ تلك الأعمال ضد أقليات مسلمة. وانسجاماً مع هذه النظرة، فقد استلزم الوضع الناشئ عن هجمات نيويورك وواشنطن تعبئة فورية لجميع الوسائل المتاحة، من عسكرية، ومادية، ومالية، وسياسية، في قتال منظم، واسع النطاق، ولا هوادة فيه على الإرهاب بجميع صورته، وكأنه أخطبوط متعدد الرؤوس.

ولم يكن من الممكن لهذه المقاربة، المعبرة، ولا شك، عن رؤية أميركية - إسرائيلية للعالم، إلا أن تلقى الترحيب الحماسي من رئيس حكومة إسرائيل. وفعلاً، فقد استنتج شارون فوراً أن الوضع الجديد يتيح له الادعاء أنه يقف في الخطوط الأمامية للحرب على الإرهاب، وأنه بات لذلك في وضع يوضح فيه للفلسطينيين، وحتى للإدارة الأميركية، أنه طليق اليدين في وضع قواعد جديدة للعبة في المجال الإسرائيلي - الفلسطيني، وأن الخطوط الحمراء لم تعد قائمة. وفي اليومين اللذين عقبا 11 أيلول / سبتمبر صعدت سياسة الدكّ التي اعتمدها (القيام بغارات دامية على مدن جنين، وأريحا، ورام الله، ورفح) بينما كان يعلن على الملأ أن عرفات هو بن لادن إسرائيل.

غير أن هذا التصرف في تلك المرحلة المبكرة حمل واشنطن بسرعة على تذكير إسرائيل بضرورة الانضباط الفوري. فعلى الرغم من الارتباك داخل الإدارة عقب 11 أيلول / سبتمبر مباشرة، وعلى الرغم من فصاحة سياسيين من أمثال نائب وزير الدفاع، بول ولوفويتس، اعتبر كثير من المسؤولين الأميركيين، ولا سيما في وزارة الخارجية، تصعيد شارون ضد الفلسطينيين في تلك اللحظة الحساسة، استغلالاً بشعاً للمأساة وحرفاً مؤذياً عن الرد الذي كان في قيد الإعداد. وفعلاً، فإن الإدارة الأميركية كانت تركز جهودها كلها على تحديد هوية المسؤولين مباشرة عن الهجمات، ومكان وجودهم، وتعقبهم. ولذلك كانت تحتاج إلى حشد تحالف واسع من الدول الأوروبية، وفي جملتها روسيا، والدول العربية والإسلامية. كما كانت تحتاج إلى تأمين تعاون أجهزة الشرطة والاستخبارات في مختلف الدول (وفي جملتها سورية وإيران، من دون العراق) التي يحتمل أن تكون قادرة على توفير المعلومات، بصرف النظر عن حال علاقتها بالولايات المتحدة، وبصرف النظر عما إذا كانت مدرجة في القائمة السنوية التي تضعها وزارة الخارجية للمنظمات والدول التي تتهم بممارسة الإرهاب أو دعمه. كانت أولى الأولويات، بعد آلاف القتلى في نيويورك،

وواشنطن، وبنسلفانيا، تعقب الشبكة المسؤولة عن ذلك، وعدم تحويل الانتباه والجهود إلى الأهداف القديمة للرؤية الأميركية - الإسرائيلية للعالم. ومهما تكن الفائدة المرجوة من تلك الأهداف بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأميركية في الماضي، فإن متابعتها في هذا الوقت بدت أنها ستؤدي إلى تقويض التعاطف الذي حصلت عليه أميركا من حلفائها الأوروبيين، ومن العالم. وفي تلك الأوضاع، كانت الدول العربية، التي أضعفتها المشاعر المعادية لأميركا في صفوف شعوبها، في موقع يسمح لها بأن تطالب واشنطن بأن تعطي المثل الصالح فيما كانت تدعو إليه. وكان فحوى الرسالة الصادرة عن القادة العرب، والتي نقلتها وسائل الإعلام حتى في أكثر الدول العربية موالية لأميركا، أنه إذا كانت الولايات المتحدة تريد الدعم العربي لحربها على إرهاب بن لادن، فإن عليها أولاً أن تضع حداً لإرهاب الدولة الذي تمارسه ربيبتها إسرائيل. وهذه الرسالة التي لم يكن لدى الأوروبيين مشكلة في مسانبتها، وإن بلباقة، لم تكن لتظل بلا تأثير في واشنطن.

إن هذه الاعتبارات تفسر ضغوط الإدارة الأميركية المستجدة لوقف إطلاق النار، واستئناف الاتصالات الإسرائيلية - الفلسطينية. ومن المثير للاهتمام أن القيادة الفلسطينية، خلافاً لشارون، سارعت إلى فهم أبعاد الرهان في تلك اللحظة - أي الإمكانيات والمخاطر الناجمة عن الوضع الجديد، وعن التوتر بين إدراك النضال الفلسطيني ضد الاحتلال في بعض دوائر القيادات الأميركية باعتباره "إرهاباً" وبين حاجة أميركا إلى الهدوء في الشرق الأوسط وإلى الدعم العربي. وأرادت القيادة الفلسطينية، بانخراطها في صف واشنطن في هذا الوضع الحرج، أن تظهر أنها تمسك بأحد مفاتيح الدخول الأميركي إلى الشرق الأوسط (من حيث تحسين، أو تشويه، صورة الأميركيين في الرأي العام العربي)، وأنها تعرف كيف تستعمل هذا المفتاح استعمالاً إيجابياً بلا تردد (مستبقة في ذلك مصر التي كانت أكبر ممانعة وتردداً) على أمل أن تكافأ لاحقاً. كان من شأن أي موقف آخر أن يعسر الأمور في وجه السياسة الأميركية، لكن كان من شأنه أيضاً أن يكون انتحارياً. وفي أية حال، كان الخط الذي التزمته القيادة الفلسطينية بعد 11 أيلول / سبتمبر منسجماً تماماً مع مقاربة "الناظر" التي كانت تتبعها منذ بداية الانتفاضة. ولئن مال الموقف بعد 11 أيلول / سبتمبر من موقف المتفرج الذي كانت تعتمده السلطة الفلسطينية إلى موقف الحريص على وقف العمل المسلح، فلأن من الممكن جعل الرأي العام الفلسطيني يرى ما هي المخاطر، ولأنه كان من المعتقد أن من شأن مقاربة كهذه أن تجعل الأميركيين أقرب إلى الضغط من أجل مفاوضات جديدة.

مع ذلك، فإن تموضع القيادة الفلسطينية في أعقاب 11 أيلول / سبتمبر كان هشاً بالضرورة. فوقف إطلاق النار الذي حاولت أن تفرضه في أيلول / سبتمبر وأوائل تشرين الأول / أكتوبر لم يكن يقيض له إلا أن يكون هشاً وعابراً، لأن حياة الفلسطينيين اليومية كانت لا تزال

خاضعة للحصارات والحواجر الإسرائيلية، ولأن الجيش الإسرائيلي نفسه لم يكن يحترم وقف إطلاق النار، وإنما مضى قدماً في سياسة الاغتيالات، ولأن لا مكاسب سياسية كانت تلوح في الأفق في المدى القريب. لقد كان الأولى بواشنطن عند هذه النقطة، وبعد ثلاثة أو أربعة أسابيع من وقوع أحداث 11 أيلول / سبتمبر، أن تقوم بصدمة كهربائية سياسية قوية في الساحة الفلسطينية – الإسرائيلية تتناسب مع صدمة هجمات نيويورك وواشنطن. من ذلك أنه كان في وسع الإدارة الأميركية، بل كان من واجبنا أن تدعو الأطراف إلى استئناف فوري للمفاوضات بينما تشدد، في الوقت نفسه، على وجوب الإسراع في تنفيذ توصيات لجنة ميتشل تنفيذاً فعالاً وكاملاً، في حين تحدد روزنامة واضحة المعالم وجدولاً زمنياً لمفاوضات الوضع النهائي. لكن ذلك لم يحدث، وإنما اكتفت الإدارة الأميركية بتكرار تأييدها الفاتر لتوصيات لجنة ميتشل، بينما واصلت دعمها لتفسير إسرائيل لوقف إطلاق النار. وابتداءً من أواسط تشرين الأول / أكتوبر شهد الوضع على الأرض تدهوراً حاداً بعد أن كان تحسن بعض الشيء: استأنفت إسرائيل اغتيال المناضلين الفلسطينيين؛ اغتيل وزير إسرائيلي من اليمين المتطرف هو رجب عام زئيفي، أشد دعاة ترحيل الفلسطينيين إلى خارج فلسطين صراحة، وذلك على يد أعضاء في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، رداً على اغتيال زعيمهم أبو علي مصطفى؛ أعاد الجيش الإسرائيلي احتلال المدن الفلسطينية، وهلم جراً.

صحيح أنه أمام هذا التدهور في الوضع، حصلت واشنطن على وعد إسرائيلي بسحب قواتها من مدن الضفة الغربية، وإن كان الانسحاب بالتدريج كي يظل الضغط على الفلسطينيين قائماً؛ وصحيح أن الأميركيين قاموا بعدة لفتات نحو التطلعات الفلسطينية. ففي 10 تشرين الثاني / نوفمبر، مثلاً، أعلن الرئيس بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه يحبذ قيام "دولتين: إسرائيل وفلسطين"، تتمتع كل منهما بحدود آمنة ومعترف بها. كما أن وزير الخارجية، كولن باول، أضاف عناصر أخرى إلى هذا الإعلان بعد عشرة أيام، متحدثاً عن "الاحتلال الإسرائيلي" والحاجة إلى إنهائه على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242، وأهمية حل عادل وواقعي لمشكلة اللاجئين، وتسوية لمسألة القدس تأخذ في الاعتبار المخاوف الدينية والسياسية للجانبين؛ لكن ذلك كله كان لا يزال عاماً وغامضاً جداً بالنسبة إلى رأي عام فلسطيني بات يائساً من الوعود الباطلة والأوضاع المتردية باطراد، ولا سيما لأن باول، باستثناء إعلان إرسال الجنرال أنطوني زيني ووليم بيرنز لتفعيل وقف إطلاق النار، لم يتقترح أية آلية للمفاوضات السياسية.

وفعلاً، فإن إعلان زيارة زيني، ووصوله إلى المنطقة في أواخر تشرين الثاني / نوفمبر، بدلاً من أن يساعد على تهدئة الوضع سبباً، أو على الأقل توافقاً مع اشتداد التوتر في المواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية: مصرع خمسة أطفال صغار فجروا بطريق الخطأ لغماً أرضياً زرعه الجيش الإسرائيلي؛ اغتيال أحد كبار قادة حماس؛ عمليات استشهادية في القدس وحيفا. وقد

منحت هذه العمليات الجيش الإسرائيلي الذريعة التي كان ينتظرها منذ 11 أيلول / سبتمبر: فشملت عمليات الرد العدائية التي لا سابق لها قصف مباني السلطة الفلسطينية ورموزها، وإعادة احتلال قطاعات كبيرة من المناطق أ (بما في ذلك مدينة رام الله حيث نشرت الدبابات على بعد عشرات الأمتار من مكتب عرفات)، وسلسلة من الاقحامات الشرسة لعدة قرى ومخيمات ذهب ضحيتها عشرات الأشخاص، بينهم رجال من الشرطة الفلسطينية - فيما تبين أنه تصفيات سريعة. وقد سُئِر الرد الانتقامي الإسرائيلي تحت غطاء إنذار نهائي كان شارون يعرف تماماً أن من المستحيل تلبية شروطه: فقد طلب من القيادة الفلسطينية أن تفك كل الشبكات المعادية لإسرائيل في الوقت الذي كان ينكر عنها صفة الشرعية ويدكها قصفاً، وذلك خلال فترة (بدأت باغتيال زئيفي في 17 تشرين الأول / أكتوبر) فقدت فيها القيادة الفلسطينية الكثير من قدرتها على "إدارة" الوضع، كما تشهد على هذا الأمر التظاهرات الشبيهة بالتمرد الشعبي التي جابهت محاولاتها لاعتقال مناضلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أو حماس أو الجهاد الإسلامي. بعبارة أخرى، فإن إسرائيل بتوجيهها هذا الإنذار الأخير كانت تطلب من السلطة الفلسطينية أن تختار بين التصعيد في حرب الجيش الإسرائيلي ضدها وبين الحرب الأهلية الفلسطينية. لكن لما كانت القوى السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي جملتها قيادات السلطة الفلسطينية، بعيدة جداً عن اختيار الحرب الأهلية أو الاستسلام، فإن موقف شارون عنى جر، أو على الأقل انجرار الجيش الإسرائيلي إلى ديناميكية التصعيد حتى النهاية.

ففي إطار هذه الديناميكية، قصدت إسرائيل من خلال عنفها غير المسبوق وإيقاعها المتسارع لعملية الدكّ جعل فكرة إعادة احتلال مناطق الحكم الذاتي وإضعاف، إن لم نقل تفكيك، بنى السلطة الفلسطينية تبدو شيئاً لا مفر منه، بل مقبولاً أيضاً. فإزاحة عرفات عن المسرح، لا من خلال قتله بالضرورة، وإنما بجعله عديم الأهمية عبر عزله عن التسلسل العمودي والجغرافي لأجهزة السلطة الفلسطينية، بدت إمكاناً واضحاً.

### نهاية "الخطوط الحمراء"؟

هل يعني هذا الحث الخطير لـ "الخطوط الحمراء" أنها ما عادت موجودة؟ أنا أميل إلى الاعتقاد أن الأمر هكذا، نظراً إلى الدعم الأميركي للإجراءات العسكرية الإسرائيلية ولإنذار شارون الأخير. ولما كانت الولايات المتحدة هي محور النظام الإقليمي (النظام الذي يشكل، كما رأينا، منشأ الخطوط الحمراء)، فإنه يبدو بوضوح أن هذا المحور إذا ما غير موقعه بالنسبة إلى مسألة مركزية كهذه، فإن ما كان محظوراً يمكن أن يصبح مباحاً، ولن يكون في وسع اللاعبين الإقليميين (ولا

سيما مصر) إلا أن يحنوا، في الأرجح، أمام القواعد الجديدة للعبة. ومع ذلك، فمن الصعب عند كتابة هذه السطور، أن يسبر إلى أي مدى يمكن لـ "الخوف من الغد" (أي إمكان الفوضى في أعقاب تفكيك السلطة الفلسطينية)، الذي أعربت عنه الإدارة الأميركية، أن يشكل "كابحاً حقيقياً لسياسة شارون، أو يظل مجرد تحفظ دبلوماسي.

إن ما بدا تغييراً حاداً في السياسة الأميركية - رفع القيود عن إسرائيل وإنهاء آخر آثار "المعاملة المنصفة" - يجب أن ينظر إليه في ضوء التطورات الناجمة عن الرد على 11 أيلول / سبتمبر. فما وسم بالمرحلة الأولى من هذا الرد تركّز على أفغانستان وأدى بسرعة نسبية إلى سقوط نظام طالبان وقوات بن لادن في أفغانستان. ومن الصعب في هذه المرحلة أن نقوم بالتأثير الدائم في العالم العربي والإسلامي للانتصارات العسكرية الأميركية، وللقصف المتواصل، وللخسائر الجسيمة في أرواح المدنيين، وللمعاملة التي أنزلت بالأسرى. ومع ذلك، تظهر حتى الآن نزعتان: أولاً، ترسخ مشاعر العداة لأميركا، وهي مشاعر ملموسة في أوساط الرأي العام في المنطقة، وإن ظلت دفينّة في مجملها؛ ثانياً، تساؤل الكثيرين من المثقفين العرب عن مستقبل المشاركة الديمقراطية في دولهم، ومستقبل مجتمعاتهم، ومكانهم في هذا المستقبل، والعواقب الخطرة التي يمكن لشعاراتهم الأيديولوجية ومزايداتهم الخطابية أن تتسبب بها. ولا شك، في الوقت نفسه، في أن هذه النقاشات، إضافة إلى تطور الرأي العام، ستتأثر بقوة بالخطوات التي ستتخذها الإدارة الأميركية تجاه الملف الفلسطيني - الإسرائيلي، وبقرارها المنتظر حيال المرحلة الثانية من الرد على هجمات نيويورك وواشنطن.

والمرحلة الثانية هذه ستكون حاسمة بالنسبة إلى مستقبل الشرق الأوسط. في الوقت الحاضر، يبدو أن المؤشرات المبكرة تدل على توجه أميركي أشدّ تزمناً وتعنتاً، وربما يكون أكثر عسكرية. من ذلك أن "ترقية" المجموعات "الإرهابية" المحلية إلى منزلة المجموعات "العالمية" (مع تبني نظرة إسرائيل في هذا المجال تبنياً تاماً)، والتلميحات من هنا وهناك إلى إمكان مهاجمة العراق، تبدو منبئة بنزعة "تدخلية" أميركية ساهمت فيها قوة الدفع الناجمة عن التعبئة العسكرية في أفغانستان وسهولة الانتصار على قوات طالبان وبن لادن. ولئن ثبتت هذه النزعة، فإن من شأنها تكريس انتصار "النزعة الأحادية" في واشنطن؛ تلك النزعة المستهينة بالإجماع الدولي والغيبض العربي والإسلامي. والأخطر من ذلك أن من شأنها أن تكون تبريراً لذاتها، إذ تستولد الحرب على الإرهاب أشكالاً جديدة من الإرهاب من قبيل الفعل وردة الفعل. وفي الشرق الأوسط، فإن التحالف الاستراتيجي والأيديولوجي والثقافي، بين الولايات المتحدة وإسرائيل، سيكون تحت القيادة الخطرة لتحالف اليمين العسكري الأميركي ودعاة إسرائيل الكبرى. والشعب الفلسطيني ربما بات يدفع ثمن هذا التحالف منذ الآن.

مع ذلك، ففي الأيام التي أعقبت 11 أيلول / سبتمبر، لم يكن هذا التوجه يبدو أمراً محتوماً. بل بدا، على الضد من ذلك، أن ثمة أسباباً للاعتقاد أن هناك تياراً قوياً أخذاً في التكون داخل النخبة السياسية الثقافية الأميركية يميل - بعد القيام بعمل عسكرية لا بد منه لإرضاء الجمهور الأميركي - إلى رد سياسي الطبيعة في المديين المتوسط والبعيد. كان ثمة أمل بأن ترى أميركا مصالحها المستقبلية في بذل الجهود لتحسين الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي شجعت في هذا البلد أو ذاك، في هذه المنطقة أو تلك، نشوء أعمال عنف من شأنها أن تتحول إلى أعمال إرهابية قد تتجسد في آخر المطاف في منظمات إرهابية متكاملة. كان من شأن مقاربة كهذه أن تشير إلى أن الانتصار المستديم على الإرهاب يستلزم عزل المنظمات الإرهابية عن الرأي العام الذي يدعمها، وأن الطريق إلى ذلك هو في منح الأفراد والجماعات المحرومة أسباباً للأمل بأن تطلعاتهم المشروعة يمكن أن تتحقق بطرق سلمية. إن برنامجاً كهذا من شأنه أن يجسد "نزعة تعددية" في واشنطن، وأن يستند إلى إجماع دولي حقيقي، وأن ينسجم مع مبادئ الأمم المتحدة. وفيما يتصل بالشرق الأوسط تحديداً، من شأن برنامج كهذا أن يتضمن نية أميركية للانكباب الجاد على مهمة التوصل إلى اتفاق فلسطيني - إسرائيلي في إطار تسوية عربية - إسرائيلية شاملة تستند إلى قواعد القانون الدولي ومبادئه. ولو أن الرئيس بوش اعتمد هذه المقاربة لما كان ثمة من شك في أن صورة أميركا في العالم العربي والإسلامي ستتغير تغيراً جذرياً.

لكن يجب التسليم بأن رؤية كهذه باتت تبدو اليوم غريبة عن جدول الأعمال في واشنطن، حيث يبدو أن نزعة فتاكة أحادية الجانب باتت لها اليد العليا. وليس من المؤكد أن الفلسطينيين، أو العرب إجمالاً، سيدفعون الثمن. فالإسرائيليون أيضاً سيعانون في المدى البعيد؛ إذ إن غطرسة قادتهم، وأوهام النصر في أذهانهم، ستغمسهم أكثر فأكثر فيما يجلبه الدهر من تقلبات على شعب يتحكم في شعب آخر، أو بعبارة أخرى في مأزق استعماري متفاقم. ■



مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)